

المادة [٧٠ و ٣٦٨] قوتها.

المادة [٧٠ و ٣٦٨] قوتها.

المادة [٣٦٨] قوتها.

المادة [٧٠ و ٣٦٨] قوتها.

المادة [٣٦٨] قوتها.

المادة [٧٠ و ٣٦٨] قوتها.

المادة [٣٦٨] قوتها.

المادة [٣٦٨] قوتها.

المادة [٣٦٨] قوتها.

المادة [٣٦٨] قوتها.

المادة [٣٦٨] قوتها.

المادة [٣٦٨] قوتها.

المادة [٣٦٨] قوتها.

المادة [٣٦٨] قوتها.

المادة [٣٦٨] قوتها.

المادة [٣٦٨] قوتها.

المادة [٣٦٨] قوتها.

المادة [٣٦٨] قوتها.

المادة [٣٦٨] قوتها.

المادة [٣٦٨] قوتها.

المادة [٣٦٨] قوتها.

المادة [٣٦٨] قوتها.

المادة [٣٦٨] قوتها.

المادة [٣٦٨] قوتها.

المادة [٣٦٨] قوتها.

المادة [٣٦٨] قوتها.

المادة [٣٦٨] قوتها.



٢- عملاً بأحكام المادة [٢٣٢١] من قانون الأصول الجزائية إعلان براءة المتهم من جناية التحريض على إضرار الحرائق المسندة

إليه.

وعطفاً على ما جاء بقرار التحريم الصادر بحق المجرم

تقرر المحكمة وضعه بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات ونصف والرسم محسوبة

له مدة التوقيف الواردة بصدر القرار .

ونظراً لكونه شاب في مقتبل العمر وإعطائه فرصة للتوبة والعودة إلى السلوك

الصحيح وكونه ليس من أصحاب السوابق الجرمية على ما تقدم النيابة العامة ذلك الأمر

الذي تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية لذلك تقرر المحكمة وعملاً بأحكام

المادة [٣/٩٩] من قانون العقوبات تقرر المحكمة تخفيض العقوبة الصادرة بحقه لتصبح

العقوبة الصادرة بحقه وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنة واحدة وتسعة أشهر

والرسم محسوبة له مدة التوقيف الواردة بصدر القرار] وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

١- أخطأت محكمة الاستئناف ومن قبلها محكمة البداية بتطبيق الفعل المنسوب للمميز

على أنه جناية الشروع التام في إضرار النار قصداً خلافاً للمادتين [٣٦٨و ٧٠ عقوبات.

٢- وبالتناوب فإن القصد الجرمي أيضاً غير متوفر وأن قيام المميز بما قام به من

أفعال لا يشير يقيناً إلى أن نيته اتجهت إلى حرق النكان [المخزن] ولم تكون نيته

قد اتجهت إلى إشعال النار في الرصيف بقصد إغاثة المشتكي؟.

٣- وبالتناوب فإن من المستقر فقهاً أن توافر أركان جريمة إضرار النار خلافاً للمادة

[٣٦٨] عقوبات يقتضي أن يكون إضرار النار في أبنية أو عمارات أي بالمحل الذي يؤول إليه الإنسان.

لهذا الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.



١٠٧٩-٣٢٦٠٩٠٢٣  
١٠٧٩-٣٢٦٠٩٠٢٣

١٠٧٩-٣٢٦٠٩٠٢٣

١٠٧٩-٣٢٦٠٩٠٢٣

١٠٧٩-٣٢٦٠٩٠٢٣

١٠٧٩-٣٢٦٠٩٠٢٣

١٠٧٩-٣٢٦٠٩٠٢٣

١٠٧٩-٣٢٦٠٩٠٢٣

١٠٧٩-٣٢٦٠٩٠٢٣

١٠٧٩-٣٢٦٠٩٠٢٣

١٠٧٩-٣٢٦٠٩٠٢٣

١٠٧٩-٣٢٦٠٩٠٢٣

١٠٧٩-٣٢٦٠٩٠٢٣

١٠٧٩-٣٢٦٠٩٠٢٣

١٠٧٩-٣٢٦٠٩٠٢٣

١٠٧٩-٣٢٦٠٩٠٢٣

١٠٧٩-٣٢٦٠٩٠٢٣

١٠٧٩-٣٢٦٠٩٠٢٣

١٠٧٩-٣٢٦٠٩٠٢٣

١٠٧٩-٣٢٦٠٩٠٢٣

١٠٧٩-٣٢٦٠٩٠٢٣

١٠٧٩-٣٢٦٠٩٠٢٣

١٠٧٩-٣٢٦٠٩٠٢٣

١٠٧٩-٣٢٦٠٩٠٢٣

١٠٧٩-٣٢٦٠٩٠٢٣

١٠٧٩-٣٢٦٠٩٠٢٣

حيث اشتعلت النار في الباب والتلاجة وقام الحاضرون بإطفاء الحريق وقد حضرت الشرطة والدفاع المدني وتم إخماد الحريق .

وحيث نجد أن ما قام به المتهم من أفعال يشكل بالتطبيق القانوني الصحيح جنائية

إضرار النار قصداً في الأبنية طبقاً للمادة [٣٦٨] من قانون العقوبات ذلك أن سكب المادة

التي

ما بعد

-٥-

وعطفاً على ما جاء بقرار التعزيم الصادر بحق المجرم

تقرر المحكمة وضعه بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات ونصف والرسوم محسوبة

له مدة التوقيف الواردة بمصدر القرار .

ونظراً لكونه شاب في مقتبل العمر وإعطائه فرصة للتوبة والعودة إلى السلوك

الصحيح وكونه ليس من أصحاب السوابق الجرمية على ما تقدم النيابة العامة ذلك الأمر

الذي تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية لذلك تقرر المحكمة وعملاً بأحكام

المادة [٣/٩٩] من قانون العقوبات تقرر المحكمة تخفيض العقوبة الصادرة بحقه لتصبح

العقوبة الصادرة بحقه وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنة واحدة وتسعة أشهر

والرسوم محسوبة له مدة التوقيف الواردة بمصدر القرار .

لم يرض المتهم

بهذا القرار فطعن فيه استئنافاً حيث

أصدرت محكمة استئناف عمان حكماً برقم [٢٠٠٧/١٤٢٢] تاريخ ٢٠٠٧/٧/١٥ توصلت

فيه إلى أن فعل المتهم يشكل جنائية إضرار النار قصداً في الأبنية طبقاً للمادة [٣٦٨] من

قانون العقوبات وليس الشروع الناقص بهذه الجنائية طبقاً للمادتين [٣٦٨ و ٣٦٨] من قانون

العقوبات كما ذهب إلى ذلك القرار المطعون فيه وحيث لا يضار الطاعن من الطمعن

المرفوع منه وحده ذلك أن النيابة العامة لم تطعن بهذا القرار وفي ضوء ذلك قضت برد

الاستئناف وتأيد القرار المستأنف.

لم يرض المتهم

بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً للأسباب

المبسوطة باللائحة المقدمة من وكيله بتاريخ ٢٠٠٧/١١/١٢ .

وفي الرد على أسباب الطعن التمييزي : -

وعن هذه الأسباب جميعاً وفيها يعني الطاعن على محكمة الاستئناف خطأها

فيما توصلت إليه من نتائج واستخلاصات وتطبيقات قانونية.

وفي ذلك نجد أن الواقعة المستفادة من البيانات المقدمة في الدعوى أن المتهم

قام بإحضار وعاء بلاستيك [جالون] يحتوي على مادة بترولية وقام بسكب هذه المادة

على باب الدكان العمائد للمسكني وثلاجة البيسي الخارجية واشعل النار بواسطة القفاحة

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم الصادر بحق المجرم  
تقرر المحكمة وضعه بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات ونصف والرسم محسوبة  
له مدة التوقيف الواردة بصدر القرار .

ونظراً لكونه شاب في مقتبل العمر وإعطائه فرصة للتوبة والعودة إلى السلوك  
الصحيح وكونه ليس من أصحاب السوابق الجرمية على ما تقدم النيابة العامة ذلك الأمر  
الذي تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية لذلك تقرر المحكمة وعسلاً بأحكام  
المادة [٣/٩٩] من قانون العقوبات تقرر المحكمة تخفيض العقوبة الصادرة بحقه لتصبح  
العقوبة الصادرة بحقه وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنة واحدة وتسعة أشهر  
والرسم محسوبة له مدة التوقيف الواردة بصدر القرار .

لم يرض المتهم بهذا القرار فطعن فيه استئنافاً حيث  
أصدرت محكمة استئناف عمان حكماً برقم [٢٠٠٧/١٤٢٢] تاريخ ٢٠٠٧/٧/١٥ توصلت  
فيه إلى أن فعل المتهم يشكل جنابة إضرار النار قصداً في الأبنية طبقاً للمادة [٣٦٨] من  
قانون العقوبات وليس الشروع الناقص بهذه الجنابة طبقاً للمادتين [٢٦٨ و ٣٦٨] من قانون  
العقوبات كما ذهب إلى ذلك القرار المطعون فيه وحيث لا يضار الطاعن من الطمعن  
المرفوع منه وحده ذلك أن النيابة العامة لم تطعن بهذا القرار وفي ضوء ذلك قضت برد  
الاستئناف وتأيد القرار المستأنف.

لم يرض المتهم بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً للأسباب  
المسوّطة بالألحاح المقدمة من وكيله بتاريخ ٢٠٠٧/١١/١٢ .

وفي الرد على أسباب الطعن التمييزي : -  
وعن هذه الأسباب جميعاً وفيها يعني الطاعن على محكمة الاستئناف خطأها  
فيما توصلت إليه من نتائج واستخلاصات وتطبيقات قانونية.

وفي ذلك نجد أن الواقعة المستفاد من البيانات المقدمة في الدعوى أن المتهم  
قام بإحضار وعاء بلاستيك [جالون] يحتوي على مادة بترولية وقام بسكب هذه المادة  
على باب الدكان العائد للمشتكي وثلاجة الليبسي الخارجية وأشعل النار بواسطة القفاحة

